موجز الاقتصاد السياسي للترجمة في الوطن العربي

بو علي ياسين

جاء في القرآن الكريم: ﴿يا أيها النّاسُ إنّا خلقناكُمْ من ذكرٍ وأنثى، وجعلناكم شعوباً وقبائلَ لتعارفوا، إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم، إنّ الله عليم خبير﴾[1]. التعارف يعني هنا معرفةَ الآخر والتعاملَ معه؛ وقد جُبل الإنسانُ عليهما بوصفه مخلوقاً اجتماعياً ومخلوقاً محبّاً للاطلاع والمعرفة. وقد تَعْتدي المجتمعاتُ البشرية بعضها على بعض وتتقاتل، لأسبابٍ مصيريةٍ أو مصلحية، ومع ذلك يظلّ كلُّ واحد منها توّاقاً إلى التعرف إلى الآخر والاتصال به. ولذلك كانت الحروبُ، رغم مخازيها، تُعتبر في الماضي فرصاً ثمينةً لتأخذ الشعوبُ والثقافاتُ المتحاربةُ بعضها عن بعض (لا النساءَ السبايا وحدهنّ).

التعارف إذن نزعةٌ طبيعية في الإنسان، ويمثّل ـ في حدّ ذاته ـ حاجةً أساسيةً له وبغضّ النظر عن أيّ غاية أخرى، سواء أكانت هذه الغايةُ اقتصاديةً أم جنسيةً أم غير ذلك. ولذلك كان من الحماقة كبتُ هذه الحاجة، لأنه سيجري تعويضُها بالشائعات والأوهام والتخيّلات الخرافية وما شابهَ، مترافقةً ـ في العادة ـ مع العداء المسبق. وقد عبّر عبده عبود عن ذلك بقوله: «لئن صحّت الحكمةُ القائلةُ 'الإنسان عدوٌّ لما يجهل'، فإنّ بوسعنا أن نعبّر عن مضمون تلك الحكمة من الزاوية الإيجابية، بحيث يمكننا أن نقول: 'الإنسان صديقٌ لما يعرف'. فالشعوب التي تتعرّف على ثقافتنا تكون أكثر قدرةً على تفهم قضايانا، بما في ذلك الاقتصادية والسياسية منها، وبالتالي على أن تتعاطف وتتضامن مع تلك القضايا. فالتفهم هو أولى مراحل التضامن»[2].

حاجة التعارف البشري هي حاجة ثقافية (حضارية)، يلبّيها الإنسانُ بوسائل عديدة أهمُّها: الترجمة. فالترجمة هي وسيلة من وسائل التواصل بين الشعوب والأقوام والبلدان المختلفة في طبائعها وثقافاتها ولغاتها، مثلها مثل التبادل الاقتصاديّ. وهذا يعني أنّ الترجمة، منظوراً إليها في إطار النشاط الثقافيّ، يمكن أن نشبِّهها بالتجارة الخارجية ضمن إطار النشاط الاقتصاديّ: هنا علاقات اقتصادية وتبادلٌ تجاريّ، وهناك علاقات ثقافية وتبادل معرفيّ أو معلوماتيّ.

ضعف تواصلنا الثقافي

على هذا الأساس نسجّل **ملاحظتنا الأولى وهي**: القلةُ النسبيةُ للترجمات من اللغة العربية وإليها، وبالتالي ضعفُ تواصلنا الثقافيّ مع العالم الخارجيّ عبر وسيلة الترجمة. لكنْ، في الوقت نفسه، يتبيّن لنا أنّ ضعف النشاط الترجمانيّ هو جزءٌ من ضعف النشاط الثقافيّ عامةً. وإذا أخذنا في عين الاعتبار أنّ التناسب بين التآليف والترجمات لا يجوز في الحياة الثقافية الصحيحة لشعبٍ من الشعوب أن يتجاوز حدوداً معينة، فإننا نستطيع القول إنّ نشاط الترجمة لدينا نحن العربَ أقوى نسبياً بكثير من النشاط التأليفيّ. وسنتبيّن فيما يلي خطورةَ هذا الوضع الثقافيّ.

إذا صحّ تشبيهُ الترجمة بالتجارة الخارجية، فإنّ الترجمة من لغةٍ أجنبيةٍ إلى العربية تُعَدّ ـ بلغة علم الاقتصاد ـ «استيراداً» بالنسبة إلينا نحن العربَ، وتُعدّ الترجمةُ من العربية إلى لغة أجنبية «تصديراً». وبدهي أننا لا نستورد أو نصدِّر بالترجمة سلعاً أو خدماتٍ (اقتصاديةً)، بل معلوماتٍ لا يمكن حصرُ موضوعاتها؛ فهي يمكن أن تطول أيَّ شيءٍ في حياة المجتمع، صاحبِ اللغة المترجَم عنها. إنها في الحقيقة خدمات ثقافية، سواء دفعنا/قبضنا ثمنها أم لا. وعموماً، نحن لا ندفع ثمنَ هذه المستوردات الترجمانية ولا

١ ـ سورة الحجرات، الآية ١٣.

٢ ـ عبده عبود: «الغزو الثقافي ودور تعليم العربية للأجانب في مواجهته»، في جريدة تشرين (دمشق)، تاريخ ١٤/١٠/١٩٨٧، ص ٧.

نقبض ثمنَ هذه الصادرات الترجمانية بعملةٍ نقدية، لكننا بالتأكيد ندفع أو نقبض ثمنها بقيمٍ معنوية. والواقع أنه يُفترض بنا أن ندفع أو نقبض، على الأقل جزئياً، ثمن هذه المستوردات أو الصادرات، وذلك بقدر ما على الترجمات الاستيرادية أو التصديرية من حقوق ملكيةٍ فكرية. لكنّ أكثر البلدان العربية لم تستطع بعدُ التوقيعَ على الاتفاقية الدولية التي تحفظ هذه الحقوقَ لأصحابها.

ميزاننا الترجماني في عجز كبير ومزمن، وفي هذا يكمن خطرُ التبعية الثقافية

عجز ميزاننا الترجماني

لدى المقارنة بين ما يُترجَم عنّا إلى اللغات الأجنبية وما يُترجَم إلى العربية، يتبين لنا أنّ الترجمات إلى العربية أكثر بكثير من الترجمات من العربية إلى اللغات الأجنبية. وهذه هي **الملاحظة الثانية** التي يسجلُها الاقتصادُ السياسيُّ للترجمة في الوطن العربيّ، والتي يمكن أن نعبّر عنها أيضاً بالقول: نحن في الترجمة، تماماً كما في التجارة الخارجية، نستورد أكثر بكثيرٍ مما نصدِّر. ميزاننا الترجمانيّ عاجز عجزاً كبيراً ومزمِناً. وهذه مشكلة، لأنّ العجز الكبير والمزمن يعني أنّ الاتصال الثقافيّ (عن طريق الترجمة) يجري تقريباً في مسار واحد، من الخارج إلى الداخل، وعندئذ لا يعود تواصلاً ولا مثاقفة مع الآخرين، بل علاقة يكمن فيها خطرُ التبعية الثقافية. وهذه هي القيمة المعنوية، التي تحدثنا عنها آنفاً، والتي قد ندفعها لسدّ العجز الترجمانيّ.

إذا كنا نسبياً ناشطين في الترجمة من اللغات الأجنبية إلى لغتنا، فإننا ـ كما يبدو ـ ننتظر من الأجانب أن يأتوا إلينا ويترجموا عنّا، في حين أنّ علينا نحن أيضاً أن نهتمّ بالترجمة من مؤلفاتنا العربية إلى اللغات الأخرى، إذْ «إنّ المحتاج هو الذي يدقّ الباب». هذا جانب. والجانب الآخر في المسألة هو أنّ الأجانب قد يكونون موضوعيين ونزيهين في ترجماتهم عنّا... ولكنهم قد يكونون مغرضين وغير موضوعيين، فيقومون بالترجمة لخدمة أغراض عنصرية أو استعمارية. ونحن بالتأكيد لا نستطيع أن نفرض على الآخرين ما يقرأونه من مؤلَّفاتنا، ولكننا على الأقل نستطيع بالتشاور والتعاون مع مثقفينا وأصدقائنا في البلدان المعنيّة أن ننتقي مِنْ أفضل ما لدينا ما يوافق رغبات أبناء هذه البلدان، وأن نشجِّع وندعمَ ونموِّلَ الأعمالَ المنتقاة... كما تقوم الدولُ الحديثةُ بدراسة الأسواق الخارجية، ومن ثم بدعم تصدير منتجاتها المرغوبة.

غير أنه قد يكون لدينا من الأسباب ما يبرّر زيادة الترجمات الاستيرادية بالمقارنة مع الترجمات التصديرية. وهنا علينا أن نميّز بين عنصرين تتضمنهما الحاجةُ التواصلية مع العالم الخارجي، فنميّز بالتالي بين نوعين من الترجمة: النوع الأول طبيعيّ ومتواصل، شامل وغيرُ نفعيّ، ينزع إلى التعرّف إلى الآخرين والتعامل معهم لمجرد حبّ المعرفة والاجتماع؛ فهو متعلّق بنا وبالآخرين لمجرد كوننا بشراً. أما العنصر الثاني في الحاجة التواصلية فهو استثنائيّ ومرحليّ، وتمييزيّ نفعيّ، يبغي الاستفادةَ من الجماعات البشرية الأخرى التي تتقدم علينا ثقافياً (أو حضارياً). وبتعبير آخر: النوع الثاني من الترجمة تنمويّ أو تطويريّ، يهدف إلى تجسير الفجوة الثقافية (الحضارية) بين المستوى المتدني نسبياً الذي ما زلنا نرزح تحته وبين المستوى العالي نسبياً الذي وصل إليه العالَمُ. ومستوى العالم هذا يحدّده الجزءُ المتقدمُ من البشرية، ويتمثّل حالياً في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان، أيْ ما اعتدنا على تسميته بـ «العالم الغربي».

بين الفعل والانفعال

النوع الأول من الترجمة، أي الترجمة التعارفية البحتة، يناظر في التجارة الخارجية استيرادَ المواد الاستهلاكية وتصديرها... في حين أنّ الترجمة التطويرية يقابلها في التجارة الخارجية استيرادُ المواد الاستثمارية وتصديرها؛ والمقصود بهذه المواد تلك التي تساعد أو تدخل في الإنتاج؛ والإنتاج في النشاط الثقافيّ هو التأليف والإبداع. من زاوية النظر هذه يمكننا أيضاً أن نسمي النوعَ الأولَ من الترجمة «ترجمةً استهلاكية»، والنوعَ الثاني «ترجمةً إنتاجية». وهنا، بالنظر إلى طبيعةِ أغلبِ ما نقوم به من ترجمات، نسجّل **ملاحظتنا الثالثة**، كما عبّر عنها جورج طرابيشي، وهي: «أننا لا نترجم ما نحن بحاجة إلى ترجمته، بل نترجم ـ في الغالب ـ ما تفرزه حاجةُ الغير. فنحن في الترجمة مستهلِكون أكثرَ منّا منتجين... إنّ السلعة التي نترجمها غالباً ما تكون من قبيل سِلَع 'الاستهلاك النهائيّ'، لا من سلع التوظيف وإعادةِ الإنتاج. أي أننا، وكما في كل اقتصادٍ طفيليّ، نستهلك لنستهلك، ولا نستهلك لننتج»[1].

بعد هذا التمييز بين الترجمة الاستهلاكية (التعارفية) والترجمة الإنتاجية (التطويرية) نستطيع القول إنّ العجز في

١ ـ جورج طرابيشي: «الترجمة والايديولوجيا المترجمة»، في مجلة **الوحدة**، العدد ٦١/٦٢، تشرين الأول/تشرين الثاني ١٩٨٩، ص ٣١.

ميزان الترجمة الإنتاجية مبرَّرٌ بحكم أننا مسبوقون علمياً وثقافياً (حضارياً)، وهو مبرَّرٌ بقدر ما يُسمح لنا وإلى أن يُسمح لنا باللحاق بالعالم المتقدم. ويصف هاشم صالح الترجمة من هذا النوع بأنها ترجمة فاعلةٌ لا منفعلة، إيجابية لا سلبية، تعبِّر عن «ضرورةٍ تاريخيةٍ فتتشرّبها الثقافةُ العربيةُ كالأرض العطشى»، ويشبّهها بعمليةِ ضخِّ دمٍ جديد في شرايين الثقافة العربية لإعادة الحياة إليها[1]. وبتشبيه آخر، نحن الآن كتلميذ المدرسة أو الصبيّ المتدرّب. لكنْ، إذا كان التلميذُ أو الصبيُّ يُنهي بعد سنواتٍ معينةٍ مرحلةَ التلمذة ويدخل مرحلةَ النضج والاستقلالية والعمل، فالملاحظ أننا بعد أكثر من مئة وخمسين سنة ما زلنا تلاميذ صغاراً للغرب. فالفجوة العلمية والثقافية لم تضيق بيننا، بل بالعكس توسعتْ، كما هو واضح منذ السبعينيّات. ولتفسير ذلك لا يكفي أن نقول إنّ استيرادنا في سمته العامة لم يكن إنتاجياً، رغم صحة هذه الملاحظة.

رغم كل المآخذ حدثتْ في الوطن العربي نهضةٌ علميةٌ معتبرة، ساهمتِ الترجمةُ بدورٍ هامٍ جداً في آخر موجاتها القومية في الفترة منذ أواسط الخمسينيّات إلى أوائل السبعينيّات. ولئن كانت الفجوةُ العلميةُ الثقافية بيننا وبين العالم الغربيّ قد اتسعتْ بدل أن تضيق بعد هذه النهضة، فلا بدّ أن تكون هناك عوامل أخرى تسبّبتْ في ذلك إلى جانب غلبة الاستيراد الاستهلاكيّ على الإنتاجيّ في الاقتصاد وفي الثقافة، بل ربما كانت غلبةُ الاستيراد نفسُها نتاجاً للعوامل المذكورة. وفي رأيي أنّ التطورات السياسية والاجتماعية الاقتصادية على الصعيدَيْن العالميّ والمحليّ قد اتخذتْ اتجاهاتٍ معوِّقةً للاستفادة من النهضة المذكورة، بما فيها أعمال الترجمة، وهي عواملُ ترتبط أيضاً بأنّ الأنظمة الطبقية العربية لم تَخْلُقِ الظروفَ الملائمةَ لأن تتحول القدراتُ العلميةُ والثقافيةُ المتكونةُ إلى أفعالٍ ونتاجاتٍ تطويرية على أرض الواقع. فهذه الفئات الطبقية المتسلطة غير مهتمة بالعلم ولا بالثقافة ولا حتى بالتكنولوجيا، بل بالسلطة والمال فقط وبتسخيرهما للحفاظ على أنظمتها غير الشرعيّة وتأمين احتياجاتها الطبقية الضيقة والآنية باستيراد منتجاتٍ أكثر البلدان تقدماً، دون اهتمامٍ بمصير بلدانها وشعوبها ومصالحها.

أما الاستيراد في الترجمة الاستهلاكية فيجب بالإجمال أن يكون متوازناً مع التصدير. فالحاجة التعارفية (الاستهلاكية) تتطلب بطبيعتها أن نتواصل ثقافياً مع الآخرين، تقريباً كما يتواصلون ثقافياً معنا، وأن يشمل التعارفُ الجميعَ، مع بعض التفاوتات المرتبطة بالاهتمام العام؛ فلا تقتصر علاقتنا (ومثاقفتُنا) على شعوبٍ وثقافاتٍ ولغاتٍ معينة دون غيرها. المقياس هنا ليس التقدم والتأخر، بل التنوّع والاختلاف؛ والدافع ليس تطوير الذات شاقولياً، بل إغناؤها أفقياً، رغم أنّ المقياسيْن والدافعيْن ليسا بالضرورة منفصلين.

أين الثقافات غير الغربية؟

غير أنّ واقع التثاقف العربي مع الخارج يخالف ذلك، فنجد ـ وهذه **ملاحظتنا الرابعة** ـ أنّ الترجمة التعارفية، مثلها مثل الترجمة التطويرية، ومثلها مثل التجارة الخارجية، تكاد تنحصر في النقل عن الثقافة الغربية. وما يلاحَظُ حالياً من المبالغة في الاستيراد (الاستهلاكيّ) الثقافيّ من الغرب، هو مؤشِّر على الإعجاب والانبهار بالغرب (لا على حاجةٍ تطويريةٍ حقيقية)، ويحمل خطرَ الاستلاب الثقافيّ، إن لم يكن قد أصبح فعلاً تعبيراً عنه. إنّ هذا يصبّ في تبعيتنا الثقافية، فكأننا بذلك ندعم أنظمة الغرب في غزوها الثقافيّ لنا. فأين الترجمات من اليابانية والصينية والهندية وإليها؟ ولماذا تندر الترجماتُ من لغات جيراننا: الفارسية والتركية واليونانية، وإليها؟ لقد فعلنا حسناً أن نَشِطنا منذ السبعينيّات في الترجمة عن الروسية، ولكنْ ما زال ثمة تقصيرٌ لافتٌ حتى في الترجمة من/وإلى اللغات الأوروبية ـ غير الإنكليزية والفرنسية ـ كالألمانية والإسبانية والإيطالية وغيرها. ومن حيث المواضيع مازلنا نغطّ في الجهل بشعوب وثقافات كثيرة، كشعوب افريقيا السوداء والاسكيمو والغجر (القرباط) والسكان الأصليين لاستراليا وأميركا وشعوب جنوب شرق آسيا وغيرها.

دور الهيئات والمؤسسات

الملاحظة الخامسة على الترجمة في الوطن العربي هي أنها تتم غالباً، بل وأساساً، بمبادراتٍ فردية من المترجمين أنفسهم. وسائلُ النشر (أيْ دُور نشر الكتب والدوريات) تجد في ذلك مكسباً لها وراحةً، فلا تُلزِم نفسها بأية ترجمة، بل تنتظر ما يأتيها من أعمالٍ مترجمةٍ ثم تتخذ قرارها بشأن النشر، كما تتحكّم عندئذ في تقدير المكافأة. وهي في ذلك كالبلد الذي يدع التّجارَ يجلبون سِلَعاً من الخارج ثم يقرر قبولَها أو رفضها. بالطبع يحدث إذ ذاك أن يستورد التاجرُ علكةً بدلاً من القمح، إن كان توقُّعُ الربح في السلعة الأولى أكبرَ منه في الأخرى. في هذا النظام (وقُلْ: الفوضى) التجاريّ لا يعلم المستوردُ مسبقاً ما إذا كانت

---

١ ـ هاشم صالح: «دور الترجمة في تشكيل الفكر العربيّ المعاصر»، في: المصدر السابق، ص ٢٥.

هناك حاجةٌ لهذه السلعة أو تلك، وما هي أولويتها أو ضرورتها، وما هي المواصفاتُ المطلوبة فيها، وما هي شروطُ النقل والدفع والتخليص... إلخ. إنّ ما تعتبره وسائلُ النشر مكسباً هو في الواقع فوضى وهدرٌ بالنسبة إلى المجتمع المعنيّ. ولاشك أنّ مبادرات المترجمين ضرورية، وإنما كاقتراحات فقط، شرط أن يتبعها التكليفُ بالترجمة، وبالتالي الالتزامُ بالنشر والدفع. فيكون قرارُ الترجمة أكثرَ موضوعيةً، ولا يذهب جهدُ المترجم سدى.

أكثر الترجمات العربية تُنشر دون مُراجعة، لأنّ المترجِم يرفض أن يشكّك أحد في قدرته، والناشرَ لا يرغب في زيادة التكلفة

يضاف إلى ذلك أنّ المترجمين، مهما كانوا على مستوى ثقافيّ عالٍ، تبقى مبادراتُهم الفردية مُحدودةً، ومتعلّقةً إلى حدٍّ معيّنٍ بمردودها الماليّ (وهذا مشروع لا عيب)، وقابلةً للتأثّر بمغريات خارجية قد لا تكون نظيفة. وهم، إلى جانب ذاتيتهم في انتقاء ما يترجمونه، لا يتجرأون على المغامرة بترجمةِ أعمالٍ تحتاج إلى جهد كبير وزمنٍ طويل، مع احتمال أن لا تجد مَنْ ينشرها أو يشتريها رغم أهميتها. الأعمال الضخمة التي قد تكون ضرورية جداً، كالكتب العلمية الجافة والموسوعات الضخمة والمؤلفات القديمة وكتب المؤرخين...، تحتاج إلى هيئات ومؤسسات ثقافية مناسبة (منظمات ثقافية عربية، اتحادات كتّاب، مراكز بحث وترجمة، وقفيّات ثقافية، جامعات...)، بل وغالباً مع دعمٍ (غيرِ مشروط) من قبل الدولة.

إنّ هذه الهيئات والمؤسسات تضم فريقاً كبيراً أو جمهوراً من المثقفين، وذاتُ ارتباطاتٍ ثقافية واسعة، وإمكانيات تمويلية كبيرة نسبياً. وعليه فهي أقدر على تقدير احتياجات المجتمع إلى المترجَمات والاطّلاع على ما يصدر في الخارج من مؤلّفات، وعلى اختيار المترجمين المناسبين وتشكيل فرقِ ترجمةٍ عند الضرورة، وعلى تمويل أنواع الترجمات ونشرها، بدعمٍ (غير مشروط) أو دون أيّ دعم من قبل الدولة أو من جهةٍ عامة أو خاصة... بل هي أقدر على إيجاد سوقٍ مناسبة لهذه الترجمات، مع الحفاظ على إمكانية تلقّي مقترحات المترجمين أنفسهم ودراستها. كما أنّ هذه الهيئات مؤهّلة لتنشيط الترجمة على المسار الآخر، من العربية إلى لغات أجنبية معينة. وبدهي أن تُعَدّ من ضمن الهيئات والمؤسسات المذكورة الجهاتُ الثقافيةُ الدوليةُ أيضاً، كوزارات الثقافة. لكن من الأفضل أن تبقى الدولةُ داعمةً لا مسيِّرةً لعمليةِ الترجمة، ما دامت قراراتُها الثقافيةُ تتبع الأهدافَ والمصالحَ الضيقةَ لدولها وحكوماتها، لا الاعتباراتِ الثقافيةَ الوطنيةَ والشعبية.

كذلك تأتي أهميةُ الهيئات والمؤسسات الثقافية من أنها أقدرُ على جعل الترجمة تجري على أصولها، فتخلّصها من المساوئ التي تعانيها حالياً، مع افتراض جدارة المترجمين وحسن اختيار النصوص:

- فالبعض يترجم عن لغةٍ وسيطةٍ، أيْ عن غير اللغة الأصلية، فيقدّم للقارئ العربي ترجمةَ الترجمة. وهذه الطريقة، التي تشبه الاستيراد من غير بلد المنشإ، لا مبرّر لها، ما دام وُجد مَنْ يحسن ترجمةَ النصوص المعنية عن لغاتها الأصلية. وإذا كانت هذه النصوصُ أساسيةً، فعلى الأرجح أننا سنُضطرّ عاجلاً أم آجلاً إلى إعادة ترجمتها عن اللغة الأم.

- والبعض يترجم نصوصاً سبق أن ترجمها غيرُهُ، إما لعدم علمه بذلك، أو لهدفٍ تجاريٍّ، أو بسبب مآخذ على الترجمة السابقة. وباستثناء الحالة الأخيرة، فإنّ الترجمة المكررة هي جهدٌ مهدور، تماماً كمن يستورد ضعفَ حاجته.

- أكثر الترجمات العربية تُنشَر دون مراجعة؛ فالمترجمُ يرى في ذلك تشكيكاً في قدرته، والناشرُ لا يرغب في زيادة التكلفة رغم ضآلتها. وفي رأيي، أنّ أمهات الكتب على الأقل يجب أن تجري مراجعةُ ترجمتها، كي تصبح نصوصاً عربيةً معتمدةً من قبل الباحثين والمدرّسين، وموثوقةً لدى القرّاء.

- من أسوإ المساوئ المحتملة في نظام «فوضى الترجمة الفردية» أن ينتحل أحدُهُم نصاً مترجَماً، مدّعياً أنه من تأليفه، كما يحدث عادةً في جامعاتنا العربية. فكثير من كتبنا الجامعية المقرّرة ليست، كما هو معلَنٌ عنها، من إبداع الأساتذة أو الدكاترة المذكورين، بل مترجمةً بشكلٍ ما عن كتب أجنبية. ومما يجرّئ البعضَ على هذا النوع من السرقة ويزيّنها لهم توهُّمُهم أنْ لا أحد يعلم أو سيعلم بمصدر المؤلفات المنحولة، وكأنهم وحدهم يقرأون مراجعَ أجنبيةً. والمساوئ التي يتحمل وِزْرَها المترجمون أنفسُهم، قبل الناشرين: الترجمةُ بتصرفٍ، وهي خيانةٌ للنصّ الأصلي؛ والتلخيصُ، وهو كترجمةٍ تشويهٌ للأصل؛ والاجتزاءُ أيْ حذفُ أقسامٍ من النصّ الأصلي (دون إشارةٍ صريحةٍ إلى ذلك). ولاشك أنّ هذه المساوئ ما كانت لتحدث بهذه الكثرة أو لتتكرّر دائماً من جديد، لو كانت الترجماتُ تتم بترخيصٍ من الكاتب أو الناشر الأصليّ، أو لو كانت الهيئاتُ الثقافيةُ هي التي تتولى الترجمة، أو على الأقل لو كان لدينا إعلامٌ ثقافيٌّ يواكِبُ بالنقد والتقييم الموضوعيّ ما يُنشر من ترجمات.

التعاون العربي في الترجمة

الملاحظة السادسة على نشاط الترجمة في الوطن العربيّ تتعلق بالمفارقة بين انفصالية السياسة والاقتصاد، ووحدةِ اللغة والثقافة في الوطن العربيّ. فالترجمة، كالاستيراد والتصدير، يبادِر ويقوم بها أبناءُ قطرٍ معينٍ، في حين أنها بحكم وحدة اللغة والثقافة ـ خلافاً للسلع الاقتصادية ـ تخدم أو تضرّ مواطني **جميع** الأقطار العربية دون تفريق. كل بلد يستورد الأرزّ مثلاً لمواطنيه، ولكنْ ما من كتابٍ ينحصر تداوُلُهُ في البلد الذي ترجمه أو ألّفه، رغم كل الحواجز والمحظورات. وبتعبير آخر: فإنّ كل بلد يتصرف في ميدان الترجمة وكأنه البلدُ العربي الوحيد في هذا العالم، مع أنّ هناك اثنين وعشرين بلداً عربياً (غير الفراطة) تشترك في اللغة والثقافة والتاريخ والتراث. ولهذه المفارقة تبعتان: الأولى تمسّ اللغةَ والثقافةَ العربية. فلّما كانت اللغة والثقافةُ واحدةً، فإنّ المسؤولية والعاقبة اللغوية والثقافية مشتركةٌ بين جميع البلدان العربية، ولا يجوز أن ينفرد بها كما لا يمكن أن يتحملها قطرٌ دون آخر. لذلك يجب أن يكون التعاونُ والتنسيقُ قوياً ومستمراً، بحيث لا يؤدي التوسعُ والتجديدُ اللغويُّ والثقافيُّ المرافقُ بالضرورة لنشاط الترجمة إلى التشوّش والاضطراب في اللغة وإلى التباعد اللغويّ والثقافيّ بين العرب. هنا يجب أن تلعب الهيئاتُ الثقافيةُ العربية الجامعة، مما هو موجود وما يجب أن يوجد، دوراً قيادياً فعّالاً: مثل «المنظمة الثقافية» ضمن جامعة الدول العربية، و«مكتب تنسيق التعريب» التابع لها، «واتحاد المجامع اللغوية» للأقطار العربية... ويُنشأ نوعٌ من المكتب الدائم لوزارات الثقافة، ومكتبُ ارتباطٍ وتنسيقٍ بين الجامعات والمعاهد العليا...، إلى جانب الاتحادات الجامعة لاتحادات الكتاب والصحفيين والمترجمين العرب. فإذا كنّا فشلنا حتى الآن في استعادة الوحدة السياسية والاقتصادية للوطن العربي، فأضعف الإيمان أن نحافظ على الوحدة اللغوية والثقافية التي لا فضل لنا فيها.

التبعة الأخرى تتعلّق باقتصاد الترجمة، سواء في مرحلة الإنتاج (القيام بالترجمة) أو في مرحلة الاستهلاك (أي الاستفادة من المترجَمات). فعدم التعاون والتنسيق يضيّع كثيراً من الجهود المبذولة على الترجمة، ويقلّل الاستفادةَ من الترجمات المنجزة. مثال ذلك أن تجري ترجمةُ مؤلَّفاتٍ معينةٍ في بلدٍ عربيّ سبق أن تمت ترجمتُها في بلدٍ عربيّ آخر، أو أن يفتقر بلدٌ عربيٌّ إلى مراجع في مجالات علمية وأدبية معينة مع أنها متوافرة في بلد آخر كمؤلَّفاتٍ أو ترجَماتٍ. ولا شك أنّ المعارض الدولية التي أصبحتْ منذ سنوات طويلة تقام في أكثر العواصم العربية قد ساهمتْ في التعريف بما يُصدره كلُّ قطرٍ من المؤلَّفات والترجَمات، غير أنها بالتأكيد غير كافيةٌ، ولا بدّ من تحرير انتقال الكتب والدوريات بين البلدان العربية، بصورة اعتيادية ودون قيود. ومن الضروريّ أيضاً أن يجري تبادلُ المؤلَّفات والترجمات والدوريات بين البلدان العربية، من خلال الهيئات الثقافية كاتحادات الكتاب والمترجمين والجامعات. كذلك ثمة ضرورة لأن تقوم إحدى الهيئات الثقافية العربية، لدى جامعة الدول العربية مثلاً، لا بتنسيق التعريب فحسب، بل أيضاً بتنسيق الترجمة، بحيث تصبّ فيها جميعُ المعلومات المتعلّقة بنشاط الترجمة، لتصبح مرجعاً لمعرفة كل شيء عن الأعمال المترجمة والتي تجري ترجمتها.

هذا بخصوص الترجمة إلى اللغة العربية (الترجمة الاستيرادية). أما الترجمة من العربية إلى لغات أجنبية (الترجمة التصديرية) فهي ضعيفةٌ جداً، ويمكن أن تتنشط بالتعاون والتنسيق، خاصة وأنّ البلدان العربية تتكامل في قدراتها على الترجمة والتمويل والاتصال بالعالم الخارجيّ.

اللاذقية

في العدد المقبل

فؤاد المرعي:

الترجمة عن لغة وسيطة

قبلة من وراء زجاجٍ شفّاف!

ملف الترجمة II